بنك كوميرز الالماني يمنح بنك التسليف الزراعي خطوط تسهيل ائتمانية

■،، صنعاء/سبأ/..
غادر صنعاء امس دانيل كيوتبي نائب المدير الاقليمي لبنك كوميرز الالماني بعد زيارة لليمن استغرقت عدة ايام اجرى خلالها مباحثات مع المسؤولين في بنك التسليف التعاوني الزراعي٠ وذكر/ دانيل / لوكالة الانباء اليمنية سبأ أنه بحث مع رئيس مجلس ادارة بنك التسليف التعاوني الزراعي سبل تطوير العلاقات وتعزيز التعاون المصرفي المشترك بين بنك كوميرز الالماني الذي يعد من اكبر المصارف الاوروبية وبنك التسليف التعاوني الزراعي٠٠ مشيرا الى أن بنك كوميرزالالماني سيمنح بنك التسليف خطوط تسهيل ائتمانية تمكنه من التعامل مع جميع فروع البنك الالماني في شتى انحاء العالم بالاضافةالى تزويده بالتكنولوجيا المصرفية الحديثة بهدف تقديم افضل الخدمات المصرفية٠ واوضح بان بنك كوميرز الالماني يدير ما يقارب من ١٥ من اجمالى حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول العالم ولديه علاقة مع اكثر من/ ٣٠٠ / بنك في الشرق الاوسط٠ كان في وداعه مسؤولين من بنك التسليف التعاوني الزراعي ٠

حملة تحصين ضد مرض طاعون الاغنام والماعز

الحديدة/ خديجة بورجي

■.. تتواصل حملة التحصين ضد مرض طاعون الاغنام والماعز والتي تنفذها حالياً الادارة العامة للثروة الحيوانية ممثلة بمكتب الخدمات البيطرية بالحديدة بالتعاون والتنسيق مع مشروع التنمية الريفية بمحافظة ريمة وتستهدف الحملة حوالي مائة وثلاثة وعشرين ألف رأس من الضان والماعز في مديريات الجعفرية – بلاد الطعام – السلفية- بمحافظة ريمة.. وأوضح ذلك لـ«الثورة» الدكتور فاضل العامري مدير مكتب الخدمات البيطرية بالحديدة ومنسق الحملة ، مشيراً إلى أن الحملة التي بدأت في الرابع عشر من الشهر الجاري وتستمر حتى الرابع من الشهر القادم والتي يشارك فيها خمسة عشر كادر بيطريا مؤكداً أن المرحلة الثانية للحملة ستغطي بقية مديريات محافظة ريمة.

مناقشة اعداد الخطة التنموية لمديرية العريش بمحافظة البيضاء

■،، البيضاء / سبأ/..
ناقش الاجتماع الذي عقد امس بمحافظة البيضاء برئاسة الاخ محمد محمد السقاف وكيل المحافظة المساعد لشئون رداع اعداد الخطة التنموية والخدمية لمديرية العريش في جانب الخدمات الاساسية ٠ و تطرق الاجتماع لعدد من التقارير المتعلقة باداء المكاتب التنفيذية والية التعاون المشتركة بين السلطتين المحلية والتنفيذية٠ وخلال الاجتماع اكد الاخ الوكيل على اهمية الاهتمام بالخدمات العامة التي تلامس احتياجات ابناء المديرية وتحقق لهم المزيد من التنمية٠٠٠٠ مشيرا الى ضرورة تضافر الجهود بين السلطتين المحلية والتنفيذية لرفع مستوى الاداء والانضباط في العمل ٠

ورشة تخطيط و إدارة مشروع الرقابة والتفتيش البحري تختتم اليوم

السمة: ايجاد منظومة متكاملة للرقابة والتفتيش البحري همنا الأول

الاسماك تحتل المرتبة الثانية في قائمة الصادرات اليمنية

متابعة / احمد الاسد

تختتم اليوم بصنعاء فعاليات ورشة العمل الخاصة بتخطيط وادارة مشروع الرقابة والتفتيش البحري بمشاركة عدد كبير من الخبراء المحليين والدوليين والمنظمات الدولية المهتمة بتطوير القطاع السمكي.

وفي تصريح لـ" الثورة " أوضح الأخ/ عبد الحافظ ناجي السمة وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع خدمات الإنتاج والتسويق رئيس لجنة تسيير المشروع بان الورشة ستخرج بتوصيات هامة من شأنها أن تخدم القطاع السمكي بصورة عامة وتدعم استكمال منظومة الرقابة والتفتيش البحري على وجه الخصوص وبالتالي فإنها ستثري هذا الجانب أي أهم الاحتياجات التي يمكن أن نعمل على ادخالها ضمن توصيات الورشة والتي سيقوم بتنفيذها مشروع الرقابة والتفتيش البحري على اعتبار أن همنا الأساسي بقيادة الوزارة هو إيجاد منظومة متكاملة للرقابة والتفتيش البحري على طول الشريط الساحلي للجمهورية اليمنية.

ونافشت الورشة أمس ثلاثة اوراق عمل تطرقت الأولى إلى فرص الاستثمار المتاحة في القطاع السمكي ومعوقاته التي اعدها الأخ/ شهاب احمد الشاطري مدير عام التخطيط والاحصاء والمتابعة بوزارة الثروة السمكية تطرق فيها إلى عمليتي الإنتاج والصناعات السمكية والتسويق والتصدير وكذا المؤشرات والمقومات المحفزة للاستثمار في القطاع السمكي ومتطلبات توسيع وجذب الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

اما الورقة الثانية للباحث السمكي / علي عبدالله محفوظ باخريصة مستشار وزير الثروة السمكية لشؤون الابحاث فقد تركزت على اهمية البحث العلمي ودوره في عملية استغلال الموارد السمكية الحية والحفاظ عليها من التدهور حيث يساهم هذا القطاع مساهمة مباشرة في اجمالي الناتج المحلي بمعدل ١,٥ إلى ٢٪ كما تحتل الصادرات السمكية المرتبة الثانية من قائمة الصادرات إلى الاسواق الخارجية .

و اوضحت الدراسات بان مستوى انتاجية البحر الأحمر السنوية تصل مابين ١٨-٢٠ألف طن بينما انتاجية خليج عدن تبلغ سنوياً ما بين ٩٠-١٢٠ألف طن ويمكن زيادتها إلى اكثر من (٣٠٠) ألف طن في حالة استغلالها بطريقة رشيدة واعادة نشاط قوارب الأصطياد الصناعية التي توقفت بسبب الاجراءات السمكية التي اتخذتها الوزارة مؤخراً منذ عام ٢٠٠٣م كما أن الاسماك السطحية الكبيرة والصغيرة تشكل نسبة ٧٠٪ من اجمالي الموارد السمكية الحية لديها قدرة وخصائص بيولوجية عالية في تعويض الفاقد في مخزونها خلال عام أو عامين بينما الاسماك القاعية تشكل نسبة ٣٠٪ من اجمالي الموارد السمكية الحية وليس لديها نفس الخصائص البيولوجية التي تتميز بها الاسماك السطحية.

واشارت الدراسة إلى أن معدلات الاستغلال للموارد السمكية الحية منذ عام ١٩٩٠م وحتى ٢٠٠٥ لا يتجاوز نسبة٤٠٪ وان هناك إمكانية لمضاعفة الاستغلال لتصل ما بين (٦٠-٨٠٪) واصطياد ما يقارب (٣٠٠) ألف طن سنوياً من الاسماك و الاحياء البحرية وهذا يتوجب على قطاع الصيد التقليدي اصطياد الاسماك السطحية التي تشكل بنسبة (٧٠٪) من إجمالي المخزونات السمكية وكذلك توجيه القطاع الصناعي إلى اصطياد الاسماك القاعية وفي مقدمتها شروخ الاعماق والبحار وغيرها من الاسماك القاعية. فيما تطرقت الورقة الثالثة إلى دور القطاع التعاوني السمكي في تنمية الموارد وحماية الثروة السمكية قدمها القبطان بحري/سعيد احمد قريش رئيس دائرة الأصطياد والبيئة البحرية تناولت خطط القطاع التعاوني السمكي في تحديث التشريعات واللوائح السمكية واعادة الصياغة ليشمل كافة المجالات و ابرزها.

توسيع مفهوم الرقابة والتفتيش البحري وتحديد الاسس والمعايير الرقابية ووسائل الرقابة اللازمة ,وكذلك الصفة الضبطية التي يتمتع بها المراقب والمفتش ,واشراك القطاع التعاوني السمكي في سن التشريعات السمكية باعتبارة المعني الاول و اشراك الجهات ذات العلاقة والمسؤلة في إطار مهامها ,بالاضافة إلى تطوير عناصر مكونات الرقابة والتفتيش وتوسيع مفهومها لتكون نظاماً متكاملاً لعمليات الرقابة وتجهيزات ومتطلبات الرقابة الساحلية وكذا عمليات التدريب والتاهيل للكوادر من المراقبين والمفتشين بصورة عامة.

تصوير/ عادل حويس

مسح اقتصادي - اجتماعي حول الزراعة المحمية بتعز

كتب / رشاد الجمالي

●تبدأ اليوم بمحطة البحوث الزراعية بتعز التابعة لهيئة البحوث الزراعية ,اعمال البرنامج التدريبي لفريق مسح الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية للمزارعين المتعاونين مع مشروع الزراعة المحمية بتعز المقرر تنفيذه خلال الفترة المتبقية من شهر مارس الجاري,وسيشمل المسح ما يقرب من عشرين أسرة مزرعية ممن سيقيم المشروع بالتعاون معهم ٢٠ بيتاً بلاستيكياً للزراعة المحمية في عدد من المديريات المحيطة بمحافظة تعز والتي جرى اختيارها وفقا لعدد من المعايير المناخية والبيئية المتنوعة ,وذلك خلال العام الاول قابلة للزيادة خلال العام التالي في ضوء نتائج التنفيذ ومستوى سير أداء العام الجاري.

ومن المخطط أن يعمل المشروع على ادخال الزراعة المحمية بالبيوت البلاستيكية إلى محافظة تعز مع عدد من التقانات الخاصة بتحسين كفاءة استخدام المياه من جهة والعمليات الزراعية الخاصة بزراعة بعض محاصيل الخضراوات لا كثر من موسم واحد في هذه البيوت بتكلفة محدودة ولكن تكفل الحصول على انتاجية عالية وبالتالي تحقيق دخل مرتفع للمزارعين المستفيدين ,علماً أن المزارعين المشاركين سوف يساهمون بجزء من تكلفة البيوت البلاستيكية التي ستقام على اراضيهم وستستخدم في نفس الوقت لأغراض ايضاحية وإرشادية تعليمية.

ويحتل هذا المسح اهمية كبيرة من حيث انه سيوفر قاعدة بيانات عن هؤلاء المزارعين قبل بدء مشاركتهم في تنفيذ أنشطة المشروع ومباشرة بناء البيوت المتوقع أن يتم خلال شهر أبريل القادم ,ويمكن بالتالي أن تشكل هذه البيانات نقطة مرجعية يمكن في ضوئها بعد استكمال أعمال المشروع وبدء اعتماد المزارعين على انتاجهم الزراعي من البيوت البلاستيكية ,تحديد ما إذا كان لتدخلات المشروع آثار اقتصادية واجتماعية ايجابية على حياة المزارعين واسرهم من حيث الدخل وتحسن الاوضاع المعيشية بمختلف جوانبها . وسيقوم فريق المسح الحقلي لجمع البيانات من المزارعين مجوعة من مختصي الارشاد الزراعي التابعين لمكتب الزراعة والري العاملين في المديريات المعنية.

ومن المقرر أن يتضمن التدريب توجيهات وارشادات حول كيفية جمع المعلومات من المزارعين والتعامل مع البيانات التي سيدلون بها اثناء المقابلات وكيفية اجراء المقابلات الناجحة وغير ذلك من الجوانب الاخرى ذات العلاقة.

من الجدير ذكره أن مشروع الزراعية المحمية بتعز يتم تنفيذه بالتعاون والتنسيق بين وزراة الزراعة والرى وصندوق التشجيع الزراعي والسمكي وهيئة البحوث الزراعية من جهة والحكومة الفرنسية من جهة أخرى.

كما يشرف ويتابع اعمال التنفيذ المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة "إيكاردا" عبر مكتبة بدبي بالإمارات العربية المتحدة

رأي اقتصادي

نافذة حرض الاقتصادية

د/ أحمد أحمد الرحومي

■.. كم هو إحساس الإنسان وشعوره بالغبطة والسعادة عندما يشاهد تلك الابتسامات العريضة المرسومة على شفاه اولئك العاملين الذين بالفعل أثبتوا ويثبتون يوما بعد يوم بانهم جديرين بالثقة وأهلا لها.

رغم معاناتهم في تلك المناطق التي تعرف بطبيعتها وظراف معيشتها البسيطة وسبل الحياة السهلة التي تفتقر إلى الخدمات الضرورية.

إضافة إلى ان معظم القائمين بتلك المهام والواجبات هم أيضا بعيدون عن أهليهم وذويهم.

مع كل هذا فهم يقومون باداء واجباتهم بكل وفاء وإخلاص وتفاني تعكس لدى أي مسافر سواء كان يمنيا أو غير يمني انطباعا عن أصالة اولئك العاملين ومدى ما يتمتع به الشعب اليمني من نبل اخلاق وكرم ضيافة فالمسافر أين كانت جنسيته فانه يبدأ بتقييم مراحل رحلته وسهولتها أو صعوبتها ومتعتها أو عنائها من خلال اللحظات الاولى التي يلمسها عندما يحس بسرعة انجاز تلك الخدمات وحسن استقباله وتسهيل إجراءات المعاملات التي هي بالفعل إحدى المرايا العاكسة لأي شخص قادم لتعبر عن البعد الحضاري والثقافي الذي يتمتع بهما أبناء هذا البلد، بالإضافة إلى عراقة القيم والمبادئ الاخلاقية التي يتحلى بها كل فرد فيها فضلا عن ان هذا المنفذ يعتبر من أهم الشرايين الاقتصادية لبلادنا فهو الشريان الذي يربط يمننا الحبيب باكبر واهم دولة شقيقة مجاورة لنا معها بعدا إستراتيجيا سواء كان على المستوى السياسي او الجغرافي ناهيك عن روابط عدة تربط الشعب اليمني بالشعب السعودي منذ الاف السنين.

فالشعب اليمني تربطه بالشعب السعودي روابط الأخوة الدينية والعقائدية ورابطة الجوار وروابط اخرى اجتماعية واقتصادية يجب ان تعزز كل يوم عبر جسور المحبة والإخاء.

وهذا يحتاج ان نعطي هذا المنفذ القدر الكافي من الاهتمام لتذليل الكثير من الصعوبات أمام القائمين بالعمل فيه وإزالة العقبات أمام المسافر القادم أو المغادر فكم من الاتربة والغبار والمتاعب تنهال عليه أثناء استكمال إجراءات المغادرة او القدوم لإفتقار هذا الشريان الحيوي والهام لأبسط الضروريات التي يتمتع بها أي منفذ أقل اهمية منه في أي دولة أخرى فهو بحاجة الى مواقع مؤهلة تليق بعظمة هذا البلد وأماكن مخصصة سهلة الوصول وقريبة من بعضها البعض.

كما هو موجود في أي منفذ آخر التي بعضها قد لايضطرك الى النزول من على السيارة إلا في حالات ضرورية ونادرة ونحن لانطلب هذا انما يجب ان تكون المواقع مهيئة بما تخدم عابري هذا المنفذ بأيسر وأسهل الطرق.

وبما يؤدون اولئك العاملون مهامهم في جو طبيعي يعينهم على تجاوز الكثير من المعاناة.

ونحن على ثقة بان القيادة التي اختارت تلك النخبة لتعبر عن تلك الأصالة والعراقة هي قادرة في الوقت نفسه على استكمال مارأينا من تجهيزات وإنشاءات في أسرع وقت ممكن كما لاينسى دور القائمين عليه من استحقاقات مقابل تلك الجهود الجبارة التي يبذلونها.

وفي الأخير لايسع لاي عابر ذلك المنفذ إلا أن يعبر عن جزيل شكره وعظيم امتنانه لكل يد عاملة ممثلة في إدارة وعاملي الجمرك وضباط جوازات وموظفي بنك مركزي وكل يد عاملة شريفة لها شرف الانتساب والانتماء لهذا البلد المعطى في ظل قيادتنا السياسية الحكيمة أطال الله في عمرها لخدمة هذه الأمة وتربتها الغالية، بل وجعلها سندا لكل المواقف الشريفة والنبيلة التي برهنت في كثير منها على وطنيتها وعروبتها وإسلاميتها تجاه العديد من القضايا الحيوية والمصيرية سواء على المستوى الوطني او الاقليمي او الاسلامي.

عضو هيئة التدريس بجامعة ذمار

الشروط الناجحة لاستخدام القروض والمعونات الدولية

احمد محمد الحربي

يشترط البنك الدولي من واقع خبرته العملية المستخلصة لكيفية نجاح عمليات استخدام المعونة الفنية الشروط التالية:

اولا : الالتزام

وتتمثل شروطه الآتي:

١- المعونة الفنية الناجحة تطلبها جهة محتاجه، وتسعى الى الحصول عليها .

٢- ضرورة التأييد السياسي ..خاصة اذا كانت المعونة ستقدم لاجراء تصحيح السياسات الاقتصادية ,والتخطيط، والادارة المالية، وتنمية المؤسسات ..

ولا يتحدد هذا التأييد بالمستويات العليا فقط، بل يجب ان يكون واضحا على مستوى الهيئات التنفيذية، والمنفذين أنفسهم .

٣- ان تكون سياسة الدولة تجاه المعونة الفنية تحصيلا، واستخداما محددة وواضحة، وان يكون هناك اتفاق على الاهداف والوظائف المطلوب القيام بها، كما تكون التوقعات من المعونة عملية، وقابلة للتنفيذ،

ثانيا: تحديد الاحتياجات وتعميم المعونات الفنية ..

وتتمثل في:

١- وضوح الاحتياجات والاهداف .

٢- ضرورة اشراك المسؤولين المحليين في عملية تحديد الاحتياجات والاهداف، وهناك طرق معروفة للقيام بذلك .

٣- جمع المعلومات الاحصائية، والتصرف على الموارد البشرية المحلية.

٤- تحليل قدرات المؤسسة المستفيدة، لتحديد احتياجاتها خاصة في عمليتي التحضير، والتنفيذ، للمشروعات الكبرى .

٥- تنمية فهم الاهداف المشتركة في استخدام المعونات الفنية .

٦- تنمية التأييد الداخلي على مستويات الهيئة المستفيدة، والمنفذة .

٧- ضرورة تحديد تكاليف المعونة الفنية، خاصة ما سوف تحتاجه هذه المعونة من موارد محلية قد تلزم الدولة بتقديمها .

ثالثا: الأولويات

١- تعطى أولويات المعونة الفنية للنواحي التالية:

أ- التعرف على مشاكل ادارة القطاع العام، والادارة العامة، بغية الوصول الى حلول مناسبة لها .

ب- المساعدة في تحسين صياغة السياسات وتحقيق أهداف التصحيح على المستويين القومي والقطاعي .

ج- زيادة القدرة على تعبئة الموارد المالية وتوزيعها على الاستثمارات بانواعها .

د- تحسين الادارة المالية، و العاملة .

هـ - رفع مستوى كفاءة العاملين عن طريق مختلف أساليب التدريب .

٢- تنمية قدرات الهيئات الاستثمارية المحلية بمختلف أنواعها.

٣- اجراء الدراسات عندما تتوفر شروط القيام بها، وتحديد نواحي استخدام وتنفيذ ما قد تصل اليه هذه الدراسات من توصيات .

رابعا: تنسيق المعونة الفنية .

١- ضعف التنسيق وعدم كفاءة الهيئة القائمة عليه، يؤديان الى عدم تحقيق الأولويات والى الازدواج، وتضييع الفرص على نواحي قد تكون في أمس الحاجة إلى المعونة .

٢- يصعب على الدولة تحديد الاحتياجات المالية لتغطية النفقات المحلية المطلوبة لانشطة المعونة الفنية .. اذا لم يكن جهاز التنسيق فعالا وعملية التنسيق منتظمة .

٣- اذا تعددت جهات الاتصال مع الهيئات المولة .. وتعددت تخصصاتها وتداخلت سلطاتها .. أدى ذلك الى صراع داخلي على السلطة، كما يؤدي الى التنافس على الحصول على المعونة بطريقة مباشرة الى خلق علاقات خاصة بين الهيئة المستفيدة، والهيئة المولة بما قد يتعارض مع المصلحة العامة ولايخدم اولويات الخطة التنموية .

خامسا: متابعة تنفيذ المعونة الفنية وتقييمها .

يؤدي عدم وجود متابعة او ضعف عملية المتابعة الى :

١- عدم ضبط التكاليف .

٢- الاسراف وتبذير الموارد .

٣- امكانية استمرار خدمة الخبير غير المفيد .

٤- امكانية الخروج عن أهداف وأنشطة المعونة الفنية المتفق عليها .

٥- ضعف عملية التقيد وعدم الاستفادة بالخبرات .

٦- عدم امكانية اتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب

٧- وجود نزاعات، وقد تترك هذه بدون حل، وقد يؤدي الى مشاكل ..

ماذا يبدو في هذه الشروط .. ؟

من وجهة النظر المجردة يمكن القول ان الشروط بخطوطها العامة، لاخلاف عليها مادامت هذه الشروط لاتخرج عن الأسس التالية :

أ- الالتزام .

ب- تحديد الاحتياجات .

ج- الاولويات .

د- تنسيق المعونة .

هـ- متابعة التنفيذ .

لاشك انها شروط يتطلبها او يفترض وجودها في كل نشاط تنموي .. أو كل جهد عملي يتجه نحو التطوير ..ولكن ماذا عن جوهر هذه الشروط، التي خرج بها البنك الدولي من واقع خبرته العملية في مجال المعونة الفنية والتي يريد التأكيد عليها ..؟

يلتقي البنك مع أشقائه «صندوق النقد الدولي/ وكالة التنمية الامريكية» في وضع شروط للمعونة الفنية ولكيفية استخدامها

واذا حاولنا الدخول في أساسيات الشروط الناجحة لاستخدام المعونة، لوجدنا البنك الدولي مع اشقائه قد تجاوز الشروط التعقيدية التي تطالب بنفاذ حكم القوة التصويتية، لادارة الصندوق، والبنك وهي القوة التي تعني أول ماتعنيه .. تبعية الجهة الطالبة للمعونة للسياسة المحددة للأشقاء الثلاثة، والارتباط بها، وهذا التجاوز بالطبع شكلي وغير واقعي .. حتى لو ذهب البنك من واقع خبرته العملية .. الاصرار على بعض الشروط التي يبدو من ظاهرها الرحمة . ومن باطنها العذاب ،، فالخبرة العملية التي قادت البنك للافصاح عن شروط نجاح المعونة الفنية .. كما يراها .. واصر ولم يفعل .. ربط هذه الشروط الظاهرة بالموضوعية بناحيتين أساسيتين .. اولاها .. ناحية الالتزام .. والتي تنص على جوانب سياسية هامة .. أهم ما فيها وجود تاييد سياسي خاص بها موجه من الدولة المحتاجة إلى الجهة المانحة .. وعلى مستويات تصل الى قاع المجتمع، فإذا لم تلتزم الدولة طالبة المعونة سياسيا بتوجيهات الجهة المانحة .. فهذا معناه افتقاد المعونة لأهم شرط من شروط النجاح .. المخل بالمنح .. واذا توفر التزام الدولة المستفيدة سياسيا بشرط الجهة المانحة .. طالبت هذه الجهة بأن يمتد هذا الالتزام .. والتأييد السياسي إلى ما هو أدنى إلى المؤسسة المستفيدة وإلى المستفيدين من السكان .. أي ان الدولة عليها ان تمهد السبيل لالتزام المجتمع بتأييد المعونة، وشروطها .. وما لم يتوفر هذا الامتداد جماهيريا فإن شرطا من شروط النجاح للمعونة، والمنح قد غاب . . وبالتالي فلا معونة يمكن ان تقدم .. وعلى أقل عبء .. تكليف خبراء البنك للقيم بالتمهيد وصولا الى التأييد .. وليس هذا وحسب .. بل على الدولة ان لاتوفر التأييد السياسي لشروط نجاح المعونة، واستخدامها .. بعد المنح .. من الناحية العامة .. بما يعني ذلك سلامة العمل الداخلي لها .. وحمايتها في النشاط .. بل عليها بعد ذلك ان تكون متفقه مع الجهة المانحة . لكيفية استخدامها ..

وهذه الكيفية لابد وان تكون واضحة بأتجاهاتها .. كما ينبغي ان تكون واضحة بأهدافها وبالوظائف التي ستقوم بها .. داخل بنية اقتصاد الدولة المحتاجة والا سقط أحد الشروط غير المساعدة وللحصول على المعونة، وبعد كل الشروط السياسية المغلفة بعبارات لاتعطي المؤشر البعدي لما يترتب عليه في التطبيق من نتائج .. نجد البنك الدولي يحدد ان من أهم الشروط العامة بالحصول على المعونة واستخدامها وتوظيفها لابد وأن يكون متفق عليه ضمن أولويات واضحة .. وهذه الاولويات لايحددها طالب المعونة في الغالب الأعم .. بل البنك هو الذي يحدد تلك الاولويات .

لانه يطالب بالتعرف على مشاكل ادارة القطاع العام، ومعالجتها واعادة الصياغة للسياسات .. وتخفيف أهداف التصحيح .. على المستويين القومي .. والقطاعي .. ويتبعها بثلاث أولويات .. هي زيادة القدرة على تعبئة الموارد المالية .. وتوزيعها وتحسين الادارة المالية .. ورفع مستوى كفاءة العاملين .. الخ . وهذا لايدل على شيء في اتجاه السياسة العامة .. فأولويات التعرف على المشاكل .. يعني ان تأخذ المال وتمنحه للجهة التي اقترضت منها لتقوم بالتعرف على المشاكل الادارية والقطاع العام واقتراح سبل المعالجة ولا يعنيها ان تقول أخيرا ان ادارة القطاع العام فاشلة .. ولابد من أن تسلم كل منجزات القطاع العام للقطاع الخاص .. خدمة لما تريده مؤسسة التنمية الدولية، ان تصل اليه وبدون متاعب .. وليس هذا فحسب .. فالاولويات المطالب تنفيذها الدولة المقترضة، لابد وأن تكون واضحة في استخدام المعونة من أجل البحث عن بدائل للسياسات المعتمدة .. وهذا معناه اخضاع الدولة لتبني سياسات اقتصادية، وغير اقتصادية، تتمشى مع سياسة الجهة المانحة .. والبنك الدولي وشقيقة الصندوق .. فالبنك والجهة المانحة تعلم بعدم قدرة الجهة المستفيدة أو الطالبة للمعونة .. من تحديد احتياجاتها، ومتابعة تقويم نتائجها .. وفقا لما يريده البنك الدولي .. من جهة .. ومن جهة أخرى لانستطيع القيام بذلك لأن إدارة المعونة ذاتها مسلوبة منها وموضوعة تحت يد الجهة المانحة او الجهة المشرفة على استخدامها .. وليس غيرها .

وعلى الجهة المتلقية القبول بها ليس تحت وطأة الحاجة .. وحدها .. بل وغلق كل المنافذ